المحاضرة الثامنة: التدابير الوقائية.

قبل أن نتحدث عن أهم التدابير الوقائية من المخدرات، لا بد وأن نشير إلى أن الوقاية خير من العلاج، ومن بين جوانب هذه الوقاية نذكر:

أولا: دور الأسرة في علاج المخدرات.

لا يتسنى لأي مجتمع العيش دون استقرار لبنته الأساسية – الأسرة- إذ يجب على رب الأسرة وأفرادها أن يتكاثف مع قطاعات المجتمع لدرء أي خطر، ومنها شبح المخدرات. ومن هنا فعلى الآباء والأمهات أن يقوموا بوضع أبنائهم وبناتهم تحت الرعاية الدائمة نصحا وتوجيها وتعديلا لسلوكهم، فإذا ما كانت تربية الابن من الأساس صالحة فإنه من المستبعد أن يخرج ذلك الابن على غير ذلك، فعليه يجب أن يكون الأبوان على قدر من الأخلاق والسلوك الحسن حتى يكون قدوة له .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمد بن جمعة بن سالم "على الأسرة القيام بواجبها نحو إعداد النشء وتربيته وفقا لقواعد الإسلام الصحيحة، بترسيخ المثل العليا في نفوسهم وأن يكون الآباء قدوة صالحة لأبنائهم في الخلق والسلوك، فيجب أن يعطوهم نموذجا وقدوة ذات أبعاد صحيحة ملائمة مع ما هو في المجتمع وما يأمر به الدين من قيم صحيحة، وعدم إهمال النشء بتركه للمربيات، فمسؤولية الأسرة هي مجموعة مسؤوليات نفسية واجتماعية، واقتصادية، وتربوية، وقضائية، إذا لم تأخذها الأسرة بعين الاعتبار جميعها فإنها تحدث خللا في الأسرة"

فعلى الأسرة مراقبة أي تغيير في سلوك الأبناء وتصرفاتهم وطباعهم، بغية التقاط بوادر الانحراف والإدمان عند أبنائهم وخصوصا في سن المراهقة. كما يجب على الوالدين مساعدة أبناءهم في تعلم ممارسة السلوك الاجتماعي خارج محيط الأسرة، بتوجيهه بطريقة غير مباشرة إلى كيفية الارتباط مع الأقارب والأصدقاء ذوي الأخلاق الحميدة، والتحذير من صحبة رفقاء السوء.

ولابد من الإشارة إلى أن مشكلة الإدمان وتعاطي المخدرات بأشكالها وأنواعها المتجددة والفاتكة، يصعب على علماء الدين وأجهزة الإعلام ودور التربية والتعليم وغيرها أن تحمي الشباب منها في غياب مساهمة الاسرة، وفي حالة عدم قيام الأبوين بدورهما الأساسي في حفظ ووقاية أبنائهما من شرور وبراثن هذه الآفة الخطيرة.

ثانيا: البرامج التربوية حول المخدرات.

من بين أهم وسائل وقاية الشباب من آفة المخدرات، هو العمل على توعيتهم بأخطارها والآثار السلبية التي تخلفها على الفرد والمجتمع. وهذا الدور يمكن أن تساهم فيه مختلف المؤسسات الاجتماعية والإعلامية والدينية

والتربوية ...إلخ.

فعلى المؤسسات التربوية أن تنهض بدروس الدين والآداب والتربية النفسية والنشاط المدرسي كعرض المسرحيات والاشرطة والافلام، وتزويد المكتبات بالكتب والمراجع الكافية للتوعية، للحيلولة دون السقوط في الإدمان.

مع التأكيد على أن يقترب خطاب الإرشاد والتوجيه من تفكير الشباب واهتماماتهم، ويستخدم أسلوب الإقناع، ولا يعتمد على التعالي، والإدانة، والإشعار بالذنب، وإنما ينسجم مع تطلعات الشباب وكيفية نظرتهم للحياة وكيفية معالجتهم للأمور. ولا بأس من إشراك الشباب أنفسهم في أي مجهود يستهدف التوعية بأخطار المخدرات والوقاية منها، إذ من شأن هذه المشاركة أن تشجع الشباب على التّسلح بقناعات إيجابية تقيه من الاستسلام لإغراءات تعاطي المخدرات. هذا بالإضافة إلى شغل أوقات فراغ الشباب بإنشاء الأندية الثقافية والعلمية التي تعود بالنفع، كممارسة الرياضة والقراءة والرحلات، ويجب أن يكون هذا الترفيه بمشاركة بعض الأساتذة والاولياء وتحت رعايتهم.

كما يتوجب على البرامج التربوية أن تشجع الشباب على النجاح والابتكار والإبداع، لأن إبعاد الشباب عن كل ما يشعرهم بالإحباط واليأس والفشل، يعتبر عملا هاما في الحيلولة دون الوقوع في براثن الانحراف بما فيه تعاطي المخدرات. فمن شأن النشاط الإبداعي والتربوي أن يؤدي بالشباب إلى اكتشاف قدراتهم الحقيقية، وتقدير ذواتهم، وتكوين صورة إيجابية عنها، والإدراك بكيفية سليمة وواقعية رغباتهم وحاجياتهم، ويصبحون قادرين على التعامل مع الآخرين، على أساس التعاون والتآزر لتحقيق أهداف مشتركة لما فيه خير للأفراد والمجتمع. فإذا ما اتسمت شخصية الشاب بمثل هذه الصفات والمميزات فإنه سيكون أقل عرضة للانجراف إلى عالم المخدرات من غيره من الشباب.

كما تلعب المؤسسات الدينية دورا هاما في الوقاية من المخدرات وتعريف الناس بمخاطرها وتحريم الدين لها، بعد إمداد العاملين بها بالمعلومات والحقائق اللازمة المتعلقة بها، وبما يحقق تناول أمور الدين لهذه الظاهرة بأسلوب عصري مع التوسع في تنظيم الندوات الدينية وتحديد موضوعات المناقشة وتصحيح الفكر وتوجيه السلوك فيها. مع التأكيد على تكرار ارتياد المسجد أكثر من مرة في اليوم الواحد، حيث انّ هذا الانتظام المتواصل يؤدي إلى تعويد المسلم السلوك الإسلامي الصحيح.

ثالثا: محاربة الدولة للمخدرات.

لما كانت ظاهرة المخدرات تشكل وباءا خطيرا تزداد خطورته يوما بعد يوم، فقد اعتنت كل الدول بمكافحتها بكافة الطرق، وقد نالت عناية كبيرة منها يتجلى ذلك في إحداث قوانين زجرية ذات عقوبات رادعة.

كما أن الجهود المبذولة لمكافحتها لم تعد قاصرة على الصعيد المحلي فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى الصعيد الدولي حيث عقدت المؤتمرات وأبرمت المعاهدات والاتفاقيات من أجل مكافحتها ومناقشة مختلف أشكالها، فمكافحة المخدرات تتطلب تضافر جهود جميع العاملين في هذا الإطار وخاصة جهود الأجهزة الأمنية والتشريعية، الذين يعتبران من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها كل الدول للقضاء على المخدرات.

بالإضافة إلى فتح مصحات متخصصة لمعالجة المدمنين من الناحية الجسمية والنفسية، وتشجيعهم على مراجعتها، وإعطائهم فرص التوبة والقلاع والتعافي.

فالمطلوب هو وجود تدابير تقوم على أكبر قدر من التفهم والتحسّب لهذه الوضعية، للحد بقدر الإمكان من انتشار تعاطي المخدرات بين أفراد المجتمع أو على الأقل للحيلولة دون اتساع نطاق هذا الانتشار. وفي هذا الإطار فإن التدابير الإعلامية والتشريعية والطبية بإمكانها القيام بأدوار مهمة، فالمشكل هام، وتظافر الجهود بات ضرورة ملحة.